رئيس الوزراء يحدد ساعات الدوام خلال رمضان

جلسة السبت الحكومية: إحداث هيئة عامة لإدارة أملاك الدولة - توافر مواد رمضان- نتائج التغيرات المناخية على القطاع الزراعي

كوسا لـ«الوطن»: إعادة النظر بقانون المناطق الحرة لما فيه من عقبات تواجه المستثمرين

| هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء خلال جلسة استثنائية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس، واقع الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات الزلزال من النواحي الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، واستكمال البيانات الخاصة بحصر الأضرار، وجدد التأكيد على جميع الوزارات بذل جهود مضاعفة وتكثيف العمل لوضع المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٣ في التنفيذ على أرض الواقع، وكلف المؤسسة العامة للإسكان الإسراع بإنجاز إجراءات التعاقد على المواقع المقترحة في محافظتي حلب واللاذقية لتأمين مساكن للمتضررين. ومع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، اطلع المجلس على مدى توافر المواد الأساسية والغذائية في الأسواق، وطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إعداد رؤية متكاملة حول واقع أداء وسبل تطوير عمل المناطق والأسواق الحرة لتأخذ الدور المنوط بها في التنمية الاقتصادية وبما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة لعمل هذه المناطق.

وفي سياق متصل أكد المهندس عرنوس ضرورة إجراء مراجعة شاملة لعمل مجالس إدارة الشركات المشتركة بين سورية وجهات أخرى وتطوير آليات عملها لتكون فاعلة ومنتجة ورفدها بخبرات وكوادر كفؤة لتعزيز دورها في تنشيط الاقتصاد وزيادة الإنتاج، مشيراً إلى أهمية إعداد أضابير متكاملة للمشاريع الاستثمارية المطروحة للتعاون مع الدول الصديقة. وفي ظل التغيرات المناخية، أكد رئيس مجلس الوزراء ضرورة وضع إستراتيجية واضحة للتعامل مع نتائج هذه المتغيرات خاصة على القطاع الزراعي بأساليب علمية مدروسة بما يضمن زيادة الإنتاج الزراعي والحد من التأثير السلبي لهذه التغيرات على مختلف المحاصيل، وطلب من وزارة الموارد المائية دراسة مواقع محددة لإنشاء سدات مائية في مناطق تركز الهطلات الغزيرة للاستفادة منها في عمليات الري. واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الإعلام الدكتور بطرس الحلاق حول واقع عمل المؤسسة العربية للإعلان والرؤية المقترحة لتطوير عملها وممارسة دورها بكل كفاءة، وتم تأكيد استكمال تحديث برمجيات ونظم المؤسسة وأتمته عمل الفروع وربطها بالإدارة المركزية والتوسع بالخدمات الإلكترونية ومشاريع الإعلان الطرقي. وبغية الانتهاء من إجراءات المسابقة المركزية وإصدار صكوك التعيين ضمن المهل القانونية، وافق المجلس على مقترح وزارة التنمية الإدارية والجهاز المركزي للرقابة المالية على الطلب من الوزارات إصدار صكوك المقبولين للتعيين والمستكملين أوراقهم الثبوتية خلال موعد أقصاه ١٥ نيسان القادم وقبول استكمال الأوراق الثبوتية المطلوبة للتعيين حتى تاريخ الأول من نيسان القادم. وناقش المجلس مشروع الصك التشريعي المتضمن إحداث الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة، بهدف حماية وإدارة أملاك الدولة الخاصة بالشكل الأمثل وصيانتها واستثمارها بما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة، كما وافق على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

كما أصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً تم بموجبه تحديد ساعات الدوام الرسمي اليومي الفعلية خلال شهر رمضان المبارك، وذلك من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر بالنسبة للوزارات والإدارات وسائر الجهات العامة الأخرى. أما الجهات العامة التي تتطلب طبيعتها استمرار العمل فيها، فتحدد ساعات ومواعيد بدء العمل اليومي وانتهائه وكذلك تنظيم الورديات وفق أنظمتها الخاصة وحسب مقتضيات المصلحة العامة.

وحول موضوع المناطق الحرة أكد المدير العام للمناطق الحرة إياد كوسا لـ«الوطن» أنه يتم العمل على إعادة النظر بقانون المناطق الحرة لما فيه من مشكلات وعقبات تواجه المستثمرين، الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل نظام الاستثمار في المناطق الحرة وإصدار نظام استثمار جديد، بحيث يكون قانون استثمار عصرياً ومرناً، يوازي تجارب المناطق الحرة في دول الجوار والعالم، ويخدم الاقتصاد الوطني.

وأكد أن هناك مسودة لمشروع مرسوم تمت مناقشتها بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك وتم التوافق على العديد من النقاط وفي حال تم الموافقة على مواده سوف يكون هناك تحسن ملحوظ في أداء وعمل المناطق الحرة خاصة مع تحسن الوضع الاقتصادي والأهم أنه وفي ظل الانفتاح العربي والدولي على سورية يجب دعم المناطق الحرة السورية وتقديم جميع التسهيلات لها لتعود وتأخذ دورها كما كانت قبل عام ٢٠١١ حيث كانت محطة لأغلب البضائع المتجهة إلى العراق والأردن ودول الخليج، وكانت تعد عاملاً أساسياً في تشغيل المرافئ وقطاع النقل البري وتساهم بشكل كبير في تشغيل اليد العاملة والسياحة وغيرها وخاصة أن التعديل يشمل التوسع بالأنشطة التجارية وتبسيط الإجراءات ومنح إعفاء للترانزيت وتخفيض الرسوم.

وأشار كوسا إلى أن هناك جملة من المقترحات تم تقديمها للمعنيين في اللجنة الاقتصادية بشأن تطوير العمل الاستثماري في المناطق الحرة، لما فيها مصلحة المستثمر ومصلحة المؤسسة. وخاصة أن المناطق الحرة تضررت خلال الحرب من ناحية النشاط التجاري ومنها من خرجت عن الخدمة مثل حلب وعدرا والبعربية وحسياء حيث يتم العمل على إعادة تأهيل البنى التحتية في المناطق الحرة وتم طرح المنطقة الحرة في حلب كمنطقة حرة خاصة باعتبار حلب شرياناً اقتصادياً مهماً لكن الظروف المحيطة بها لا تزال خارج الخدمة.

وعن أهم البنود الواجب تعديلها، أشار كوسا إلى ضرورة إلغاء المادة ١٤٨ من قانون الجمارك أو تعديلها لأنها تعامل المنتجات التي تطرحها منشآت المناطق الحرة في السوق المحلية على أنها مادة مستوردة، ما يجعلها غير قادرة على المنافسة محلياً، والأهم هو تحفيز النشاط الصناعي في المناطق الحرة، خاصة أن التكاليف الصناعية في هذه المناطق أصبحت مرتفعة ومكلفة لذلك أصبح هناك «نزوح صناعي كبير» من المناطق الحرة لذلك نأمل أن يكون هناك منح للبضائع المصنعة فيها شهادة منشأ سورية، والتشجيع على إقامة صناعات المواد الأولية المتممة للصناعات المختلفة لتقليص فاتورة القطع الأجنبي، وتقديم التسهيلات لإقامة صناعات الطاقة البديلة وصناعات تكنولوجية والكترونية وبرمجيات والصناعات النسيجية والتجميعية والتحويلية والصناعات الكيمائية وصناعة الدواء، بحيث يتم تخزين كميات كبيرة من الدواء والمنتجات في المناطق الحرة.

أضرار بسيطة في مستودعات الأعلاف لا تستدعي الإخلاء

شباط لـ«الوطن»: لدينا نقص في الذرة الصفراء وأعلنا عن مناقصة لاستيراد الكسبة ولم يتقدم أحد

| الوطن

كشف مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه خلال فترة أزمة الزلزال الشهر الماضي اقتصر توزيع الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا على جهات القطاع العام باعتبار أن لها الأولوية في التوزيع وتحتاج لكميات كبيرة من هذه المواد العلفية، على حين لم يتم التوزيع لمربي الدواجن مرجعاً السبب لانخفاض رصيد المؤسسة من الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا، مشيراً إلى أنه تم إبرام عقود لاستيراد ١٠ آلاف طن من مادة الذرة الصفراء لتغطية النقص الحاصل تتأمل أن تصل قريباً، في حين أنه لم يتقدم أحد من التجار لاستيراد كسبة فول الصويا رغم الإعلان عن ذلك.

ولفت إلى أن أسعار مادتي الذرة الصفراء وكسبة فول الصويا مرتفعة خلال الفترة الحالية في السوق ومن أجل أن تتدخل المؤسسة وتساهم في تخفيض أسعار هاتين المادتين يجب أن تتدخل وتوزع كميات أكبر على المربين بالأسعار المدعومة لكن المشكلة أن رصيد المؤسسة من المادتين منخفض حالياً.

وأوضح شباط أن توزيع المواد العلفية الأخرى عدا الذرة وكسبة فول الصويا على بقية أنواع الثروة الحيوانية كان مكثفاً ولم يتأثر بأزمة الزلزال باعتبار أن هناك رصيداً منها لدى المؤسسة، مشيراً إلى أن مبيعات المؤسسة من مختلف المواد العلفية بلغت منذ بداية العام بحدود ٦٢ ألف طن كما أن المؤسسة مستمرة كذلك بشراء المواد العلفية.

وبين أنه تم فتح دورات علفية لتوزيع المواد العلفية لكل أنواع الثروة الحيوانية باستثناء الدواجن، لافتاً إلى أنه منذ أيام خلال اجتماع وزير الزراعة مع مديري الزراعة في المحافظات المتضررة تم تقييم الأضرار التي أصابت الثروة الحيوانية من أجل تقديم الدعم وفقاً للمستطاع للمربين في هذه المحافظات.

وبخصوص ارتفاع سعر الفروج والمقترحات اللازمة لتخفيضه أشار شباط إلى أن تخفيض أسعار الفروج مرتبط بتأمين المواد العلفية للمربين ولو أصبح هناك دعم أكبر في تأمين المواد العلفية لانخفضت الأسعار، مشدداً على ضرورة أن يتم تقديم بعض التسهيلات للمؤسسة وغيرها من القطاعات ذات الصلة لتأمين هذه المواد باعتبار أن أسعارها اليوم أصبحت مرهقة للمواطن ويجب أن يوجد حل سريع وأن يتم تقديم بعض التسهيلات والحفزات للتجار لاستيراد المواد العلفية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية وحل موضوع الاستيراد عبر المنصة ونحن دعونا مستوردي الأعلاف للاطلاع على مشاكلهم وتفعيل التعاون فيما بيننا وخصوصاً أننا نتخوف من تأزم الأمور أكثر.

وعن الأضرار التي أصابت مستودعات مؤسسة الأعلاف أوضح شباط أنه لم يكن هناك أضرار واضحة أصابت هذه المستودعات في المحافظات المتضررة بل كانت أضراراً خفيفة سببت تصدعات بسيطة في بعض أعمدة مستودعات المؤسسة ولم يكن هناك أي حالات انهيار لمستودعات مطلقاً لذا ومن أجل معالجة هذه الأضرار وإصلاحها طلبنا من لجنة تقييم الأضرار في المحافظة أن تقوم بتقدير الأضرار بالسرعة القصوى، موضحاً أنه لم يتم إخلاء أي مستودع تعرض للتصدع نتيجة الزلزال باعتبار أنه لم يكن هناك أضرار واضحة تستوجب الإخلاء، لافتاً إلى أن وزير الزراعة اجتمع معنا وطلب إخلاء أي مستودع من الممكن أن يتعرض للانهيار وأبلغناه أن الأضرار بسيطة.

وبين أن مستودعات المؤسسة من الأحجام الكبيرة ومصممة لتحمل الزلازل والكوارث لذا كانت الأضرار بسيطة اقتصرت على تشققات وتصدعات بسيطة.

ولفت إلى أننا وضعنا مستودعات وآليات المؤسسة تحت تصرف السادة المحافظين والمعنيين في المحافظات المتضررة وهناك بعض المستودعات وضع فيها مواد إغاثية لمساعدة المتضررين وفي الوقت نفسه استمررنا بتوزيع المواد العلفية في المحافظات المتضررة وكذلك لم يتوقف معمل تصنيع الأعلاف عن العمل والإنتاج.

في خطوة تسبق إلغاء المعتمدين

«التموين» تختار ٦٥ مكاناً لتوزيع الخبز في دمشق

| رامز محفوظ

أعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنها ستقوم عبر السورية للتجارة بتخصيص ٦٥ صالة ومنفذ بيع موزعة على كامل مناطق مدينة دمشق ليتم تزويدها بالخبز في الساعة الـ١١ صباحاً، لافتة إلى أن التوزيع سيتم اعتباراً من يوم الثلاثاء القادم ٢٠٢٣/٣/٢١ كي يستطيع المواطن الحصول على المادة من أي صالة يريدها، موضحة أن الهدف من هذا الإجراء إيصال الخبز التمويني للمواطنين بيسر وسهولة وبمواصفات جيدة (مبرد، موضوع في سلل بلاستيكية).

وأشارت الوزارة في قناتها على الـ«تلغرام» أنها ترجو من الجميع التعاون بالمرحلة الأولى باعتبار أن أي عمل جديد يتخلله بعض الإرباكات والأخطاء التي ستعمل الوزارة على حلها تباعاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن هذه الخطوة إيجابية وتصب في مصلحة المواطن والهدف منها تسهيل أموره في الحصول على مادة الخبز ووصولها بيسر وسهولة وبمواصفات جيدة من خلال تبريده ووضعه في سلل بلاستيكية، إضافة إلى التخفيف من حالات الازدحام الحاصلة على الأفران والمساهمة في القضاء على حالات الابتزاز التي تحصل من المعتمدين الذين يبيعون الربطة بما يقرب من ١٠٠٠ ليرة بالتوازي مع ازدياد حالات الشكاوى اليومية التي تقدر بالآلاف على المعتمدين في دمشق.

وأشار إلى أن عدد الصالات اعتمادها لتوزيع الخبز على المواطنين يعتبر كافياً وتم تحديدها بناء على التوزع السكاني في مدينة دمشق، لافتاً إلى أن عدد الصالات التي كانت توزع الخبز سابقاً غير كاف وقليل، لذا تمت زيادتها ليصل عددها إلى ٦٥ صالة في دمشق، موضحاً أن سعر مبيع الربطة في صالات السورية للتجارة هو وفقاً للسعر المحدد والمعتمد من الوزارة.

وعن إلغاء المعتمدين في دمشق أكد المصدر أنه لم يصدر أي قرار بعد من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإلغاء المعتمدين في دمشق، متوقعاً أن يتم إلغاؤهم خلال الأيام القادمة.

الزلزال غير الأولويات

ديوب لـ«الوطن»: الخطة الاستراتيجية «سورية ٢٠٣٠» بحاجة لتعديل ويجب تحويل الزلزال لفرصة

| طلال ماضي

انضم الزلزال المدمر الذي ضرب سورية إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت منذ عام ٢٠١٨ عند البدء بإحداث البرنامج الوطني التنموي لسورية ما بعد الحرب «الخطة الاستراتيجية سورية ٢٠٣٠»، وأدت هذه التغيرات إلى تأجيل تنفيذ الخطة نتيجة الظروف المتلاحقة من انتشار وباء كورونا إلى تداعيات قانون قيصر، والتشابكات الاقتصادية المعقدة التي حصلت وتحصل اليوم على مستوى العالم والاقتصاد السوري.

الأستاذ الجامعي الدكتور أيمن ديوب قال في تصريح لصحيفة «الوطن»: إن البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب قام بتحليل الحالة التنموية لسورية منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٨، وتم وضع خطة اقتصادية مرحلية ضمن برنامج زمني، لكن التداعيات التي مرت على البلد أدت إلى عرقلة تنفيذ الخطة، لافتاً إلى أن البرنامج كانت له منطلقات أساسية من واقع موجود وهو صالح اليوم بعد تعديله والآن يتطلب الأمر إعادة تقييم لما نحن فيه لتحديد نقاط الانطلاق.

وأشار ديوب إلى أن التداعيات التي وقعت منذ عام ٢٠١٨ أجلت الأولويات وبعدما بدأنا بمرحلة التعافي وإعادة الإعمار وإعادة بناء الكوادر البشرية والبنى التحتية فرضت التداعيات أولويات أخرى، واليوم مع وجود الزلزال تم تعديل الأولويات بالنسبة للحكومة، وفرضت تداعيات الزلزال وجود مرحلة أخرى يجب العمل عليها، وبوجود هذه التداعيات لا يمكن التفكير في الدخول بمرحلة الاستقرار للبدء بمرحلة التعافي والتفكير بطريقة مختلفة.

وتابع ديوب: اليوم نعالج كارثة الزلزال ومن الجيد الاستفادة منها وتحويلها إلى فرصة، ويتم البدء من المحافظات المنكوبة في حلب واللاذقية وحماة وإدلب ونبدأ فيها عملية إعمار حقيقية مباشرة.

وحول التمويل اللازم للقيام بعملية إعادة الإعمار بين ديوب أن الأموال بدأت تصل كمساعدات من دول صديقة وشقيقة وقفت موقفاً طيباً مع سورية، وسيكون هناك مساعدات طيبة منها فيما بعد مع الأيام القادمة، لافتا إلى قرار الحكومة باستدعاء الشركات العالمية من الصين والهند والدول الصديقة للمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار كما سمحت لشركات البناء ومنحتها الصلاحيات التي كانت ممنوحة لمؤسسة الإسكان العسكرية وهذا توسع بالأفق والرؤية وصلاحية للانطلاق بهذه الرؤية.

وحول إمكانية البدء بإعادة الإعمار أمام الرواتب الهزيلة لعمال الشركات الإنشائية بين ديوب أن الرواتب لن تبقى كما هي عليه، وسيتم تحسينها إلى جانب تقديم حوافز إنتاجية، لكن اليوم جميع الموارد متجهة نحو الكارثة وهناك استراحة شهر أو شهرين وسيكون هناك رأي مختلف.

ويتكون البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب من خمسة محاور مترابطة وهي محور البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة، ومحور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات، ومحور النمو والتنمية، ومحور التنمية الاجتماعية والإنسانية، ومحور الحوار الوطني والتعددية السياسية.

اجتماع بين «أكساد» والهيئة العربية للاستثمار الزراعي

إجراء محادثات حول التعاون بين عدد من الوزارات السورية وهيئة الاستثمار الزراعي

| الوطن

بحث المدير العام لمنظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» د. نصر الدين العبيد أمس مع رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي محمد بن عبيد المزروعي والوفد المرافق علاقات التعاون بين الجانبين وسبل تطويرها وتعزيزها في شتى المجالات المشتركة، وبما يحقق أهداف التنمية الزراعية المستدامة.

وخلال الاجتماع الذي عقد في مقر المنظمة بدمشق، قدم العبيد عرضاً عن خطط وبرامج المركز وأنشطته لدعم جهود الدول العربية كبيت خبرة عربي متميز من خلال أبحاثه العلمية التطبيقية ونتائجها في تطوير الزراعة العربية وتحقيق التنمية العربية المستدامة والأمن الغذائي والمائي العربي والتكيف مع ظروف التغيرات المناخية. مبدياً استعداد «أكساد» الدائم لوضع كل إمكانياتها وخبراتها في خدمة برامج ومشاريع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بما يلبي طموحاتها وخططها المستقبلية لتنمية القطاع الزراعي في جميع الدول العربية.

وأضاف إن الهيئة العربية للاستثمار الزراعي لها دور كبير في الاستثمار في سلاسل الإنتاج وسلاسل القيمة في المنطقة العربية ولديها مشاريع كثيرة في القطاع الزراعي والتصنيع الزراعي، وإن هذه الزيارة تأتي ضمن إطار تعميق رؤية فرص الاستثمار والاستفادة من التصنيع الزراعي في تطوير القطاع الزراعي في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الأبحاث العلمية والتطبيقية لتنفيذ مشاريع تنموية واستثمارية لتحسين دخل الفلاحين وصغار المستثمرين في المنطقة العربية.

من جانبه دعا المزروعي إلى ضرورة الارتقاء بعلاقات التعاون بين الهيئة وأكساد إلى أفضل المستويات، مشيداً بالدور المهم الذي تلعبه المنظمة لتحقيق الأمنين الغذائي والمائي العربيين، وبالمستوى الذي حققته في أدائها العلمي والعملي ولاسيما في الفترة الأخيرة والثقة العالية التي اكتسبتها والمكانة التي وصلت إليها في جميع مجالات عملها.

وخلال الاجتماع قدم الحضور العديد من القضايا التي تساهم في تحسين سُبل العيش وتم الاتفاق على إجراء محادثات حول أسس وبرامج التعاون بين عدد من الوزارات السورية والهيئة في مجال القطاع الزراعي والتنمية المستدامة.